

منه المثل الذي

انما هو مثل حيطان وجمال انبي  
المشتركة في معنى من المعاني انهم من المصباح  
ان المثل الذي هو بمعنى المند يصدق عليه انه مشترك في معنى  
من المعاني وان كان مشترك في جميع الصفات فيكونه التسمية  
اعم من المند وذكر ايضا ان المثل يستعمل بمعنى التسمية  
قوله والتسمية ان عطف المراد في العظيم القدر في قوله  
ما يقع في الوجود من ان المراد العظيم من حيث قدره فان قلت  
لم يأت على نطق واحد كما يقول المعاني المترتبة العظيم القدر او  
يكون المعاني بالترتبة العظيم بالقدر اي عظما مثلثا بالقدر  
كما تقدم قلت فنحن في التسمية اقوال والقدر والمترتبة  
شي واحد لانها مشتق من كذا في الوجود الذي يصف  
الذي حقيقة ان يصفه اذ كقول ما لا ينفك عنه عليه الصفر عند  
ذكره فندير وهو صحيح اذ بالآل الا لا ينفك اي امة الاله  
وعطف العبد من عطف الخاص على العام وتكثرت ظاهري  
كثيرا في به في جانب السلام دون الصلاة ولعل ذلك ان  
صلى المضطربة المتبادر منها الاحراق فلا يليق ذكره وانما  
الخطا تبتعد عن الصلاة احتاج المتكلمين وقوله كقولنا  
الي عظيمة كسيرة ولم يتكلم على عظيمة كينية كان يقول  
عظيمة وعلوه لاحظ ان التسمية للعظيم ويعني هذا القدر  
وهذا اوان المشارة التي الحاضر وقوله اوله اس  
منه الشرع في المقصود وهو مستعملين جمل  
مستضفة بلفظ العامل ومعوله او حال  
خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون مفعولا لضم محذوف اي  
اقواله ووقف عليه بالسكون على لفظة ربيعة او مبتدأ  
خلاف

خبره محذوف اي من تلك الجملة باب ما تنطق به الائمة واختار  
التم ما ذكره وان صح للجميع يكونه الاولى للمدينة وكونه الخبر محط  
المناجاة فلا يناسب حذفه فندير والموصوف اليه عطف  
تفسير وهو لغة الطريق اي الشئ والموصوف اليه اي حسا  
او معني فالاول حقيقته والثاني مجاز والاذ لك الاشارة بقوله  
بعد وهو حقيقة في الاجسام كباب المسجد مجاز في المعاني  
فما هنا لتعني الخلق المسئلة في القضية ويعني نسبتها  
وهو المتناسب لثبوتها بقولهم مطلوب خبره يبرهن عليه في  
ذلك العلم اذا تعقد ذلك تغويا ان الباب وما يشابهه  
من التراجع موضع للاعطاء الخصوصية باعتبار ولا لتسا  
في المعاني الخصوصية فيراد بها النسخ من مسائل العلم فضايا  
مخصوصة من جملة قضايا العلم زكوة ذاتها الي اطلاق  
المسئلة في القضية فندير العلم اعلم ان العلم يطلق  
ويراد به الحكمة ويطلق ويراد به الاصلح والادراكات  
ويطلق ويراد به القاعد والضوابط فاضافة مسائل اليه  
من اضافة المتعلق بفتح اللام ولو اعتبار المدلول المتعلق  
بكسرهما على الاولين ومن اضافة العادل للمدلول على الاخير  
لان القضاء بالذات على القواعد فندير المارة لا حاجة له  
وهو حقيقة في الاجسام اي في داخل الاجسام وهو  
المرجحة لان الباب لغة هو المرجحة وليست هي بجسم بل  
داخل جسم فندير مجاز في المعاني ان فيها ما قاله  
الذات فلا ينافي ان المدلول للحجاب اما هو اللفظ والاد  
مجانبة لعله فلا ينافي انه صار حقيقة عريضة في الاصطلاح  
الذي به استناره او لا ينافيه واصطلاحا في بيان اي اوضح  
وفي المبراة استنارة تسمية تفرقتها شبه ملاسح

انما هو مثل حيطان وجمال انبي  
المشتركة في معنى من المعاني انهم من المصباح  
ان المثل الذي هو بمعنى المند يصدق عليه انه مشترك في معنى  
من المعاني وان كان مشترك في جميع الصفات فيكونه التسمية  
اعم من المند وذكر ايضا ان المثل يستعمل بمعنى التسمية  
قوله والتسمية ان عطف المراد في العظيم القدر في قوله  
ما يقع في الوجود من ان المراد العظيم من حيث قدره فان قلت  
لم يأت على نطق واحد كما يقول المعاني المترتبة العظيم القدر او  
يكون المعاني بالترتبة العظيم بالقدر اي عظما مثلثا بالقدر  
كما تقدم قلت فنحن في التسمية اقوال والقدر والمترتبة  
شي واحد لانها مشتق من كذا في الوجود الذي يصف  
الذي حقيقة ان يصفه اذ كقول ما لا ينفك عنه عليه الصفر عند  
ذكره فندير وهو صحيح اذ بالآل الا لا ينفك اي امة الاله  
وعطف العبد من عطف الخاص على العام وتكثرت ظاهري  
كثيرا في به في جانب السلام دون الصلاة ولعل ذلك ان  
صلى المضطربة المتبادر منها الاحراق فلا يليق ذكره وانما  
الخطا تبتعد عن الصلاة احتاج المتكلمين وقوله كقولنا  
الي عظيمة كسيرة ولم يتكلم على عظيمة كينية كان يقول  
عظيمة وعلوه لاحظ ان التسمية للعظيم ويعني هذا القدر  
وهذا اوان المشارة التي الحاضر وقوله اوله اس  
منه الشرع في المقصود وهو مستعملين جمل  
مستضفة بلفظ العامل ومعوله او حال  
خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون مفعولا لضم محذوف اي  
اقواله ووقف عليه بالسكون على لفظة ربيعة او مبتدأ  
خلاف